ضمانات المحاكمة العادلة

هذه وثيقة للتذكير بالضمانات المتعارف عليها.

1. ضمانات عامة :

هذه الضمانات تنطبق في مجالات التقاضي ومن بينها الجزائي .
الحق في المثل أمام محكمة أحدثت بمقتضى القانون ومنتسبة وفقا للقانون .
عدالة الإجراءات ونعني بذلك أساسا :

العدالة في تقديم وسائل الدفاع بين المتهم والنيابة وبين المتهم والقائم بالحق الشخصي .
مبدأ المواجهة ويعني ذلك :

أن كل الوسائل المقدمة من الطرف الآخر تناقش (الحجج . الدفوعات)
تحديث الأحكام

حق المتهم والمتضرر في المثل شخصيا أمام المحكمة
النزاهة في الحصول على الحجج والإثباتات (مثلا عدم الاعتماد على الحجز عندما يكون غير قانونية أو الاختبار
غير قانوني)

علنية المحاكمة (أي من بداية المحاكمة إلى التصريح بالحكم)
ولكن هناك استثناءات :

مثلا ورد بالفصل 14 من العهد أنه "يجوز منع الصحافة الجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي
الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي أو لمقتضيات حرمة الحياة الخاصة لأطراف
الدعوى أو في أدنى الحدود التي تراها المحكمة ضرورية حين يكون من شأن العلنية في بعض الظروف الاستثنائية أن
تحل بمصلحة العدالة، إلا أن أي حكم في قضى جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان
الأمر يتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تتناول خلافات بين زوجين أو تتعلق بالوصاية
على أطفال"

. المدة المعقولة بين الإيقاف والحكم وبين توجيه التهمة والحكم

. استقلالية المحكمة (عن السلطة التنفيذية وعن الأطراف المتداخلة في القضية)

. حياد المحكمة عند النظر في القضية :

هناك الحياد الشخصي للقاضي : (عن معتقداته وأفكاره ومواقفه بوضفه مواطن ... إلخ...)

وهناك الحياد الموضوعي للقاضي : (لا يقضي القاضي بعلمه . يقضي بالنظر للوقائع والإثباتات المقدمة له . ينظر مرة
واحدة في الملف في أحد الأطوار فقط...)

2. ضمانات خاصة بالمحاكمة الجزائية :

. قرينة البراءة : وتعني أساسا أن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته وأن الحجة على مثير الدعوى أي الحق العام. وأن
قاضي التحقيق والمحكمة ينظران في عناصر الإدانة كما في عناصر البراءة.

. الحق في معرفة التهم في أقرب الآجال

. الحق في وقت معقول لإعداد الدفاع وتمكين من يتولى الدفاع من التسهيلات التي تعينه على ذلك

. الحق في اختيار محام والاتصال به ويعني ذلك "

إعلام المتهم بحقه في اختيار محام إذا لم يكن له من يدافع عنه

الحق في زيارة المحامي بالنسبة للمتهم الموقوف

. الحق في مترجم مجاناً في كامل مراحل القضية

. الحق في تقديم الشهود

. الحق في استنطاق الشهود المقدمين من الطرف الآخر

. الحق في السكوت (استناداً على المبدأ القائل بأن لا يكره على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بذنب)

. الحق في السلامة الجسدية والمعنوية (تراجع هنا مادة الاتفاقية المناهضة للتعذيب فيما يتعلق بتعريف جريمة التعذيب

والمادة المتعلقة بعدم الاستناد على أقوال وتصريحات سجلت تحت التعذيب)

. الحق في التمتع باتصال القضاء . المادة 14 . 7 (لا يجوز تعريض أحد مجدداً للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق

أن أدين بها أو بريء منها بحكم نهائي وفقاً للقانون أو الإجراءات الجنائية في كل بلد)

. لا يجوز فرض عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية المفعول زمن الأفعال

. لا يجوز محاكمة شخص بمقتضى نص سابق الوضع

. مبدأ التأويل الضيق للنص الجزائي

. مبدأ لا يضر الطاعن بطعنه

. الحق في اللجوء إلى محكمة أعلى في صورة الإدانة

. الحق في التعويض في صورة حصول خطأ قضائي (بالنسبة لتونس هناك قانون يتعلق بالتعويض في صورة الإيقاف

التحفظي المتبوع بعدم سماع الدعوى)

تجوز الاستفادة من العقوبة الأخف